

RODL زروق وشركة
محاسبون قانونيون ومستشارون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

البنك الوطنى المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى 31 مارس 2011
وتقرير الفحص المحدود عليها

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المستقلة

في 31 مارس 2011

31 ديسمبر 2010 جنية مصرى	31 مارس 2011 جنية مصرى	رقم الإيضاح	
			الأصول
1,176,073,942	1,552,337,028	(13)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى
1,629,852,818	991,994,588	(14)	أرصدة لدى البنوك
3,744,466,485	3,818,824,441	(15)	أذون خزانة
6,203,554	6,244,696	(16)	أصول مالية بغرض المتاجرة
7,162,988,906	7,198,875,773	(17)	قروض وتسهيلات للعملاء
2,663,342,213	2,184,874,255	(19)	استثمارات مالية متاحة للبيع
61,695,546	61,625,004	(19)	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
41,234,990	25,239,990	(20)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
380,150,699	333,455,543	(21)	أصول أخرى
11,767,310	13,508,192	(28)	أصول ضريبية مؤجلة
186,218,963	183,420,738	(22)	أصول ثابتة
17,063,995,426	16,370,400,248		إجمالى الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
1,405,098,436	2,013,158,662	(23)	أرصدة مستحقة للبنوك
12,913,251,411	11,536,536,229	(24)	ودائع العملاء
582,365,000	598,050,000	(25)	قروض أخرى
236,181,960	251,247,968	(26)	التزامات أخرى
97,033,591	94,165,690	(27)	مخصصات أخرى
29,573,634	29,573,634		التزامات ضرائب الدخل الجارية
15,263,504,032	14,522,732,183		إجمالى الالتزامات
			حقوق الملكية
1,000,000,000	1,000,000,000	(ب / 29)	رأس المال المصدر والمدفوع
135,136,926	119,269,735	(ج / 29)	الاحتياطيات
665,354,468	728,398,330	(د / 29)	أرباح محتجزة
1,800,491,394	1,847,668,065		اجمالى حقوق الملكية
17,063,995,426	16,370,400,248		إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية

رئيس مجلس الإدارة

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

عصام جاسم الصقر

دياسر اسماعيل حسن

- الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .
- تقرير الفحص المحدود مرفق .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

31 مارس 2010	31 مارس 2011	رقم الإيضاح	
279,678,430	318,717,886	(5)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(148,571,902)	(185,050,558)	(5)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
131,106,528	133,667,328		صافي الدخل من العائد
41,150,644	39,113,636	(6)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(338,176)	(238,920)	(6)	مصروفات الأتعاب والعمولات
40,812,468	38,874,716		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
522,392	3,900	(7)	توزيعات الأرباح
4,012,907	8,499,318	(8)	صافي دخل المتاجرة
11,691,763	772,672	(9)	أرباح الاستثمارات المالية
188,146,058	181,817,934		صافي إيرادات النشاط
			يخصم:
(855,190)	(28,979,946)		عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(51,457,929)	(59,480,618)	(10)	مصروفات إدارية
5,014,588	(1,114,580)	(11)	(مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى
140,847,527	92,242,790		الأرباح قبل ضرائب الدخل
(21,982,112)	(28,567,787)	(12)	ضرائب الدخل الجارية
(142,083)	(631,141)	(12)	ضرائب مؤجلة
118,723,332	63,043,862		صافي أرباح الفترة
1,19	0,63		ربحية السهم (جنية / سهم)

رئيس مجلس الإدارة

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

عصام جاسم الصقر

دياسر اسماعيل حسن

- الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

31 مارس 2010 جنية مصرى	31 مارس 2011 جنية مصرى	
140,847,527	92,242,790	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		الأرباح قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
3,038,871	4,116,381	إهلاك واستهلاك
855,190	28,979,946	عبء اضمحلال
562,290	(603,906)	فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
(45,169)	254,842	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملة الأجنبية
(8,264,151)	5,023	أرباح (خسائر) بيع أصول ثابتة
136,994,558	124,995,076	أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل
		صافى النقص (الزيادة) فى الأصول والالتزامات
(135,804,519)	16,015,540	أرصدة لدى البنوك
577,900,000	(113,525,000)	أذون خزانة
(25,741,507)	(41,142)	أصول مالية بغرض المتاجرة
25,426,591	(21,913,870)	قروض وتسهيلات للعملاء و للبنوك
		استثمارات مالية متاحة للبيع
(39,081,784)	54,622,164	أصول أخرى
(52,359,798)	608,060,226	أرصدة مستحقة للبنوك
(792,544,562)	(1,376,715,182)	ودائع العملاء
112,312	-	مشتقات مالية
(65,036,039)	(87,910,242)	التزامات أخرى
(22,483,554)	(28,567,787)	ضرائب الدخل المسددة
(392,618,302)	(824,980,217)	صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل (1)
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(20,079,925)	(23,329,410)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
5,000,000	270	متحصلات من بيع الأصول الثابتة
(5,000,000)	-	مشتريات استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
505,475,815	669,015,939	متحصلات من بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
(197,086,084)	(208,888,580)	مشتريات استثمارات مالية متاحة للبيع
-	16,088,494	متحصلات من استبعاد شركات تابعة وشقيقة
522,392	3,900	توزيعات أرباح محصلة
288,832,198	452,890,613	صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار (2)

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

تابع قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>	
(625,000)	15,685,000		الزيادة فى قروض طويلة الاجل
2,042,646	-		الزيادة فى القرض المساند
1,417,646	15,685,000		صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل (3)
(102,368,458)	(356,404,604)	(3+2+1)	صافى النقص فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة
1,568,124,603	2,904,736,220		رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول الفترة
1,465,756,145	2,548,331,616	(31)	رصيد النقدية وما فى حكمها فى اخر الفترة
<u>وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :</u>			
1,222,157,205	1,552,337,028		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى
843,891,480	991,994,588		أرصدة لدى البنوك
2,618,025,000	3,989,950,000		أذون خزانة
(803,642,540)	-		أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
(2,414,675,000)	(3,985,950,000)		أذون خزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
1,465,756,145	2,548,331,616		النقدية وما فى حكمها

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (1) الى (36) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

الإجمالي	صافي ارباح الفترة	الأرباح المحتجزة	فروق القيمة الاسمية عن القيمة العادلة للقرض المساند	احتياطي مخاطر بنكية	احتياطي قيمة عادلة	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	رأس المال المدفوع	إيضاح رقم
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
1,770,765,015	-	653,377,644	67,974,781	1,380,870	(19,110,368)	16,299,316	9,205,483	6,772,756	34,864,533	1,000,000,000	الأرصدة في 31 ديسمبر 2009 كما سبق إصدارها
1,770,765,015	-	653,377,644	67,974,781	1,380,870	(19,110,368)	16,299,316	9,205,483	6,772,756	34,864,533	1,000,000,000	الأرصدة في 2010/1/1 بعد التعديل
2,202,280	-	-	2,178,504	-	23,776	-	-	-	-	-	فروق ترجمة العملات الاجنبية
(364,326,300)	-	(364,326,300)	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات الارباح
-	-	(70,878,864)	-	-	-	480,811	-	50,000,000	20,398,053	-	المحول الى الاحتياطيات
-	-	(4,000,000)	-	4,000,000	-	-	-	-	-	-	المحول الى احتياطي مخاطر بنكية
-	-	1,380,870	-	(1,380,870)	-	-	-	-	-	-	المستخدم من احتياطي مخاطر بنكية
-	-	2,813,130	(2,813,130)	-	-	-	-	-	-	-	رد جزء من القيمة الاسمية عن الحالية للقرض المساند
(67,340,155)	-	-	(67,340,155)	-	-	-	-	-	-	-	سداد القرض المساند
34,633,115	-	-	-	-	34,633,115	-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
(22,730,191)	-	-	-	-	(22,730,191)	-	-	-	-	-	رد جزء من احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
299,642	-	-	-	-	299,642	-	-	-	-	-	ضرائب الدخل المؤجلة
446,987,988	446,987,988	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي ارباح العام
-	(446,987,988)	446,987,988	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول الى الارباح المحتجزة
1,800,491,394	-	665,354,468	-	4,000,000	(6,884,026)	16,780,127	9,205,483	56,772,756	55,262,586	1,000,000,000	الأرصدة في 31 ديسمبر 2010

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

تابع قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى 31 مارس 2011

1,800,491,394	-	665,354,468	-	4,000,000	(6,884,026)	16,780,127	9,205,483	56,772,756	55,262,586	1,000,000,000	الرصيد فى 2011/1/1
(30,626)	-	-	-	-	(30,626)	-	-	-	-	-	فرق ترجمة العملات الاجنبية
(17,445,903)	-	-	-	-	(17,445,903)	-	-	-	-	-	التغير فى القيمة العادلة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
(762,685)	-	-	-	-	(762,685)	-	-	-	-	-	رد جزء من احتياطي القيمة العادلة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
2,372,023	-	-	-	-	2,372,023	-	-	-	-	-	ضرائب الدخل المؤجلة
63,043,862	63,043,862	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي ارباح الفترة
-	(63,043,862)	63,043,862	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول الى الارباح المحتجزة
<u>1,847,668,065</u>	<u>-</u>	<u>728,398,330</u>	<u>-</u>	<u>4,000,000</u>	<u>(22,751,217)</u>	<u>16,780,127</u>	<u>9,205,483</u>	<u>56,772,756</u>	<u>55,262,586</u>	<u>1,000,000,000</u>	الرصيد فى 31 مارس 2011

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (1) الى (36) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

1 - معلومات عامة

يقدم البنك الوطني المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال 40 فرعاً ويوظف أكثر من 1246 موظف في تاريخ الميزانية. تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب احكام قانون الاستثمار رقم (43) لعام 1974 وتعديلاته ، في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في 13 شارع الثمار الجيزه ، والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية ، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

أ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام 2006 وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية .

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

ب - الشركات التابعة والشقيقة

ب/1 الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت ، ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة .

ب/2 الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من 20% الى 50% من حقوق التصويت .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ج - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى ، والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة .

د - ترجمة العملات الأجنبية

د/1 عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك .

د/2 المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الإقرار في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :

- * صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الإلتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع .
- * حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار .
- * إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة إستثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الإقرار في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الإقرار ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / إستثمارات مالية متاحة للبيع) .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الإقرار بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، وقروض ومديونيات ، وأصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وأصول مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف وأصولها عند الاعتراف الأولي .

1/هـ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

عندما يقل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .

عند إدارة بعض الإستثمارات مثل الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أى أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة .

2/هـ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- الأصول التي يوبى بها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها .
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية .

3/هـ الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ إستحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بإستثناء حالات الضرورة .

4/هـ الأصول المالية المتاحة للبيع

تمثل الأصول المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية فى تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع .
- يتم الإعتراف أولاً بالأصول المالية التى لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الإعتراف بالأصول المالية التى يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة .
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهى فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الإلتزامات عندما تنتهى إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات وللإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى الفترة التى تحدث فيها بينما يتم الإعتراف مباشرة فى حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إضمحلال قيمته عندها يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك فى تحصيلها .
-
- يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المعلن عن أسعارها فى أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالى أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة بإستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة

الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى إضمحلال فى القيمة .

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالى المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذى يسرى عليه تعريف القروض و المديونيات (سندات أو قروض) نقلاً عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الاحوال ، وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور كل حسب الأحوال أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة فى تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الإعراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالى :

1 - فى حالة الأصل المالى المعاد تبويبه الذى له تاريخ إستحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلى ويتم استهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالى باستخدام طريقة العائد الفعلى ، وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً يتم الإعراف بأية أرباح أو خسائر سبق الإعراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر .

2 - فى حالة الأصل المالى الذى ليس له تاريخ إستحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الإعراف بها فى الأرباح والخسائر وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً يتم الإعراف بأية أرباح أو خسائر سبق الإعراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر .

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالى (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلى للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف فى الأرباح والخسائر .

- فى جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالى طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك فى تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلى وذلك من تاريخ التغير فى التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل فى تاريخ التغير فى التقدير .

و - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام فى آن واحد .

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانه مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانه مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانه وأوراق حكومية أخرى .

ط - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية التى تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها ، ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية .
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمل قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة .

ي - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (ط) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة

التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة يتم أداء الخدمة فيها .

ك - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها .

م - اضمحلال الأصول المالية

1/م الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية ، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر انتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل الى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل . وللأغراض العملية ، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة . وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة الى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير الى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

2/م الأصول المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .

ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ 10% من تكلفة القيمة الدفترية ، كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد اضمحلال من خلال قائمة الدخل .

ع - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مفار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر اضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة .

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	50 سنة
أثاث مكاتب وخزائن	ما بين 10 سنة و 40 سنة
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	10 سنة
وسائل نقل	5 سنة
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	5 سنة
تجهيزات وتركيبات	5 سنة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد اضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ، ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

ص - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن 75% من العمر الانتاجي المتوقع للأصل على الأقل ، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل ، وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي .

ص/1 الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة ، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها ، وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسمة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة .

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ص/2 التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً ، يتم تسجيل الأصول ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة ، ويتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة الى مبلغ يماثل تكلفة الإهلاك عن الفترة ، ويرحل في الميزانية الفرق بين إيراد الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات عملاء الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها الى المدى الذي لا يتم تحميله على المستأجر .

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي ، يتم تخفيضها الى القيمة المتوقع استردادها .

وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ق - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ر - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات الأخرى عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلال حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبدء من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ت - مزايا العاملين

التأمينات الإجتماعية :

يلتزم البنك بسداد إشتراكات إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ولا يتحمل البنك أى التزامات إضافية بمجرد سداد تلك الإشتراكات ويتم تحميل تلك الإشتراكات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة التي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين .

حصة العاملين فى الأرباح :

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح فى حقوق الملكية و كالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي البنك ولا تسجل أى التزامات بحصة العاملين فى الأرباح غير الموزعة .

وثائق معاش مبكر :

يساهم البنك والعاملين فى وثائق التأمين للمعاشات المبكر بنسبة مئوية من أجور العاملين ويتم إستقطاع الإشتراكات الشهرية ، ولا يوجد على البنك أية التزامات إضافية تلى سداد الإشتراكات وتم الاعتراف بالإشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند إستحقاقه ويغضى الصندوق العاملين الدائمين بالبنك . ويتم الاعتراف بالإشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول الى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة الى تخفيض الدفعات المستقبلية أو الى استرداد نقدي .

ث - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببندود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

خ - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً الحصول على القرض ، ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ذ - رأس المال

1/ ذ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

2/ ذ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات ، وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

توزع أرباح البنك الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

- 1 - يقطع مبلغ يوازي 5% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا الإقطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدره 100% من رأس المال المدفوع ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الإقطاع .
- 2 - ثم يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها 5% للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.
- 3 - ثم تخصص بعد ذلك نسبة 10% من الأرباح للموظفين والعمال في البنك وتوزع طبقاً للقواعد التي يقترحها مجلس الإدارة وتعتمدها الجمعية العامة وبما لا يزيد عن مجموع الأجور السنوية للعاملين في البنك.
- 4 - يخصص بعد ما تقدم نسبة لا تتجاوز 10% من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة.
- 5 - يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة .

ض - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

ظ - ارقام المقارنة

يعاد تبويب ارقام المقارنه كلما كان ذلك ضروريا للتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في فترة الإفصاح .

3 - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها الى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك الى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد والى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ، ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ، ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة ، وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية ، بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض ، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

1/ أ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- * احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- * المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
- * خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً

لمعيار المحاسبة المصري رقم 26 ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/3) .

○ يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء ، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم ، وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ، ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ، ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

○ يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر ، على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية ، وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث .

○ وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر ، ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة ، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ، ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

2/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية ، ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك ، ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على

مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الأجلة ، ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .
يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان ، ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ، ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ، ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- * الرهن العقاري .
 - * رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
 - * رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .
- وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ، ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات .
- يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق . ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب ، وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض ، وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية . ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان . إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة . ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

3/أ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/1) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في إعداد القوائم المالية . ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة . ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف . ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

31 ديسمبر 2010		31 مارس 2011		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	
%	%	%	%	
7.6 %	80.0 %	10.7 %	78.1 %	ديون جيدة
0.8 %	3.6 %	1.0 %	3.9 %	المتابعة العادية
1.4 %	3.5 %	1.7 %	5.5 %	المتابعة الخاصة
90.2 %	12.9 %	86.6 %	12.5 %	ديون غير منتظمة
100 %	100 %	100 %	100 %	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26 ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

4/أ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح 1/أ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . وبعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1 %	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1 %	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2 %	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2 %	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3 %	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5 %	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20 %	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50 %	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100 %	4	ديون غير منتظمة

أ/5 الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات بعد خصم المخصص

31 ديسمبر 2010 بالآلاف جنيه مصري	31 مارس 2011 بالآلاف جنيه مصري	البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى قروض وتسهيلات للعملاء قروض لأفراد : - بطاقات ائتمان - قروض شخصية - قروض عقارية قروض لمؤسسات : - حسابات جارية مدينة - قروض مباشرة - قروض مشتركة استثمارات مالية : ادوات دين أصول أخرى الإجمالي
3,744,466	3,818,824	
14,264	13,559	
569,276	585,668	
13,884	13,612	
1,268,677	879,275	
3,906,496	4,373,025	
1,390,393	1,333,737	
2,665,080	2,186,542	
121,341	67,562	
13,693,877	13,271,804	
326,210	202,717	
1,417,770	1,647,403	
548,212	354,909	
123,632	4,672	
2,415,824	2,209,701	البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية الأوراق المقبولة خطابات ضمان اعتمادات مستندية استيراد / تصدير ضمانات بناء على طلب بنوك أخرى أو بكفالتها

أ/6 قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية :

القيمة بالآلاف جنيه مصري

31 مارس 2011 31 ديسمبر 2010

قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للعملاء
6,810,261	6,727,216
459,706	571,640
926,601	897,434
<u>8,196,568</u>	<u>8,196,290</u>
914,608	909,157
21,597	20,521
97,374	67,736
<u>7,162,989</u>	<u>7,198,876</u>

لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
متأخرات ليست محل اضمحلال
محل اضمحلال
الإجمالي
يخصم :
مخصص خسائر الاضمحلال
العوائد المجنبة
العوائد المقدمة
الصافي

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء (لا يوجد عليها متأخرات او اضمحلال)

31 مارس 2011

التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات انتمان	أفراد			مؤسسات			إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
			قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	
جيدة	-	13,799	576,499	13,799	-	4,210,043	1,335,652	6,149,792	
المتابعة العادية	-	436	15,719	-	233,606	-	-	249,761	
المتابعة الخاصة	-	1,216	23,057	-	303,390	-	-	327,663	
	-	15,451	615,275	13,799	536,996	4,210,043	1,335,652	6,727,216	

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل .

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء (لا يوجد عليها متأخرات او اضمحلال)

31 ديسمبر 2010

التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات انتمان	أفراد			مؤسسات			إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
			قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	
جيدة	-	14,594	600,648	18,677	-	4,333,182	1,391,320	6,358,421	
المتابعة العادية	-	202	14,736	541	235,910	-	-	251,389	
المتابعة الخاصة	-	1,378	27,809	-	171,264	-	-	200,451	
	-	16,174	643,193	19,218	407,174	4,333,182	1,391,320	6,810,261	

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوماً ولكنها ليست محل اضمحلال ، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك . وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي :

31 مارس 2011					(بالف جنيه مصري)
أفراد					
الإجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات انتمان	حسابات جارية مدينة	
189,164	-	189,164	-	-	متأخرات حتى 30 يوماً
30,197	-	30,153	44	-	متأخرات أكثر من 30 الى 60 يوماً
5,443	-	5,196	247	-	متأخرات أكثر من 60 الى 90 يوماً
<u>224,804</u>	<u>-</u>	<u>224,513</u>	<u>291</u>	<u>-</u>	الإجمالي
مؤسسات					
الإجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	
-	-	-	-	-	متأخرات حتى 30 يوماً
104,316	-	-	-	104,316	متأخرات أكثر من 30 الى 60 يوماً
242,521	-	-	-	242,521	متأخرات أكثر من 60 الى 90 يوماً
<u>346,837</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>346,837</u>	الإجمالي
<u>473,048</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>473,048</u>	القيمة العادلة للضمانات

عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة . وفي الفترات اللاحقة ، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

(بالف جنيه مصري)					31 ديسمبر 2010
الإجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
120	-	-	120	-	متأخرات حتى 30 يوماً
43,360	-	43,263	97	-	متأخرات أكثر من 30 الى 60 يوماً
10,004	-	9,920	84	-	متأخرات أكثر من 60 الى 90 يوماً
<u>53,484</u>	<u>-</u>	<u>53,183</u>	<u>301</u>	<u>-</u>	الإجمالي
مؤسسات					
الإجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	
-	-	-	-	-	متأخرات حتى 30 يوماً
217,886	-	-	-	217,886	متأخرات أكثر من 30 الى 60 يوماً
188,336	-	-	-	188,336	متأخرات أكثر من 60 الى 90 يوماً
<u>406,222</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>406,222</u>	الإجمالي
<u>355,450</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>355,450</u>	القيمة العادلة للضمانات

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

- قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات 926,601 الف جنيه مصري مقابل 1,012,976 الف جنيه مصري في آخر فترة المقارنة .
وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة متضمناً القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض

(بالف جنيه مصري)									التقييم
الإجمالي	مؤسسات			أفراد			حسابات جارية مدينة		
	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية			بطاقات ائتمان
<u>897,434</u>	<u>-</u>	<u>11,344</u>	<u>-</u>	<u>860,386</u>	<u>-</u>	<u>24,558</u>	<u>1,146</u>	<u>-</u>	31 مارس 2011 قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	القيمة العادلة للضمانات
<u>897,434</u>	<u>-</u>	<u>11,344</u>	<u>-</u>	<u>860,386</u>	<u>-</u>	<u>24,558</u>	<u>1,146</u>	<u>-</u>	الإجمالي
مؤسسات									التقييم
الإجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
									أفراد
926,601	-	11,034	-	886,396	-	27,809	1,362	-	31 ديسمبر 2010 قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	القيمة العادلة للضمانات
<u>926,601</u>	<u>-</u>	<u>11,034</u>	<u>-</u>	<u>886,396</u>	<u>-</u>	<u>27,809</u>	<u>1,362</u>	<u>-</u>	الإجمالي

- قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد . وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير الى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة . وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة . ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل ، خاصة قروض تمويل العملاء .

31 مارس 2011
بالالف جنيه مصري

31 ديسمبر 2010
بالالف جنيه مصري

قروض وتسهيلات للعملاء

مؤسسات

- قروض مشتركة

الإجمالي

11,034	11,344
11,034	11,344

أ/ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية ، بناء على تقييم ستاندرد أند برو وما يعادله .

(بالف جنيه مصري)

الإجمالي	استثمارات في أوراق مالية	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	
-	-	-	AAA
-	-	-	AA- إلى AA+
-	-	-	A- إلى A+
6,005,366	2,186,542	3,818,824	أقل من A-
6,005,366	2,186,542	3,818,824	الإجمالي

ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغيير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير عرض المتاجرة

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين . ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق الى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق ، أما المحافظ لغير عرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة . وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع .

ب/1 أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق ، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية . وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة . وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير عرض المتاجرة ، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق . ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك .

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق . وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك ، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%) . وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة . ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة . وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة . ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة . ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات ، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية - وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية . ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق .

وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزءاً أساسياً من نظام البنك في رقابة خطر السوق ، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات

المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط . ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعه من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك .

ويتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزيه لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظه المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات الى الإدارة العليا ومجلس الإدارة .

اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد . ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة . وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك ، اختبار ضغط عوامل الخطر ، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية ، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة ، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة ، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات . وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط .

ب/2 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً . ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية . ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

(المعادل بالألف جنيه مصري)						
الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري	
						الأصول المالية
1,552,337	5,730	1,081	19,895	77,549	1,448,082	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
991,995	46,036	28,220	354,792	556,606	6,341	أرصدة لدى البنوك
3,818,824	-	-	-	-	3,818,824	أذون الخزانة وأوراق حكومية
6,245	-	-	-	-	6,245	أصول مالية بغرض المتاجرة
8,196,290	325	105,279	129,254	1,940,202	6,021,230	قروض وتسهيلات للعملاء استثمارات مالية :
2,184,874	-	-	-	335,485	1,849,389	- متاحة للبيع
61,625	-	-	-	-	61,625	- محتفظ بها
16,812,190	52,091	134,580	503,941	2,909,842	13,211,736	حتى تاريخ الاستحقاق إجمالي الأصول المالية
						الالتزامات المالية
2,013,159	333	97,641	-	754,050	1,161,135	أرصدة مستحقة للبنوك
11,536,536	51,478	40,169	505,951	1,452,569	9,486,369	ودائع للعملاء
598,050	-	-	-	-	598,050	قروض أخرى
14,147,745	51,811	137,810	505,951	2,206,619	11,245,554	إجمالي الالتزامات المالية
2,664,445	280	(3,230)	(2,010)	703,223	1,966,182	صافي المركز المالي
						في نهاية سنة المقارنة
17,478,203	28,185	130,831	476,000	2,971,890	13,871,297	إجمالي الأصول المالية
14,900,714	28,420	131,090	477,629	2,312,186	11,951,389	إجمالي الالتزامات المالية
2,577,489	(235)	(259)	(1,629)	659,704	1,919,908	صافي المركز المالي

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

ب/3 خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالبنك .

ويخلص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب :

(جنيه مصري)

الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية الفترة الحالية
1,552,337	1,552,337	-	-	-	-	-	الأصول المالية
991,995	627	-	-	16,981	239,332	735,055	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
3,818,824	-	-	-	3,814,839	3,985	-	أرصدة لدى البنوك
6,245	-	-	-	-	-	6,245	أثون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى
-	-	-	-	-	-	-	أصول مالية بغرض المتاجرة
8,196,291	-	1,175,337	3,294,445	1,650,239	1,053,430	1,022,840	قروض وتسهيلات للبنوك
-	-	-	-	-	-	-	قروض وتسهيلات للعملاء (بالإجمالي)
-	-	-	-	-	-	-	استثمارات مالية :
2,184,875	-	559,916	1,624,959	-	-	-	- متاحة للبيع
61,625	-	16,750	44,875	-	-	-	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
16,812,192	1,552,964	1,752,003	4,964,279	5,482,059	1,296,747	1,764,140	إجمالي الأصول المالية
2,013,159	-	-	-	791,613	-	1,221,546	الالتزامات المالية
11,536,536	37,447	1,796	1,427,340	1,011,358	4,527,368	4,531,227	أرصدة مستحقة للبنوك
598,050	-	596,800	1,250	-	-	-	ودائع للعملاء
14,147,745	37,447	598,596	1,428,590	1,802,971	4,527,368	5,752,773	مشتقات مالية
2,664,447	1,515,517	1,153,407	3,535,689	3,679,088	(3,230,621)	(3,988,633)	قروض أخرى
							إجمالي الالتزامات المالية
							فجوة إعادة تسعير العائد
17,478,202	1,180,801	1,177,297	4,692,940	7,057,735	939,844	2,429,585	في نهاية سنة المقارنة
14,900,715	47,481	582,298	1,453,137	1,260,282	5,267,640	6,289,877	إجمالي الأصول المالية
2,577,487	1,133,320	594,999	3,239,803	5,797,453	(4,327,796)	(3,860,292)	إجمالي الالتزامات المالية
							فجوة إعادة تسعير العائد

ج - خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة لجنة مراقبة الاصول والالتزامات بالبنك ما يلي :

- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- * مراقبة نسب السيول بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- * إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم لجنة مراقبة الاصول والالتزامات أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بلجنة مراقبة الاصول والالتزامات بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية . وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة ، بينما يدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة وليست التعاقدية :

(الف جنيه مصري)

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية 31 مارس 2011
2,013,159	-	-	194,813	596,800	1,221,546	الالتزامات المالية
11,536,536	1,796	1,427,340	1,011,358	4,527,368	4,568,674	أرصدة مستحقة للبنوك
598,050	-	596,800	1,250	-	-	ودائع للعملاء
14,147,745	1,796	2,024,140	1,207,421	5,124,168	5,790,220	قروض أخرى
16,810,295	1,682,896	4,927,753	4,835,986	1,985,032	3,378,628	إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدية
						إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدية

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

(الف جنيه مصري)						في نهاية 31 ديسمبر 2010
الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	الالتزامات المالية
1,405,098	-	-	-	780,857	624,241	أرصدة مستحقة للبنوك
12,913,252	1,808	1,451,262	1,059,915	4,466,564	5,933,703	ودائع للعملاء
582,365	580,490	1,875	-	-	-	قروض أخرى
14,900,715	582,298	1,453,137	1,059,915	5,247,421	6,557,944	إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى
17,478,202	724,309	5,035,228	6,826,492	1,123,076	3,769,097	إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى

بنود خارج الميزانية

وفقاً للجدول الوارد فيما بعد وفقاً للإيضاح رقم (32) :

(جنيه مصري)				في نهاية 31 مارس 2011
الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	لا تزيد عن سنة واحدة	ضمانات مالية ، وكمبيالات مقبولة وتسهيلات مالية أخرى ارتباطات عن الإيجار التشغيلي ارتباطات رأسمالية ناتجة عن اقتناء أصول ثابتة
2,209,700,711	-	-	2,209,700,711	
44,295,024	6,359,989	29,483,202	8,451,833	
266,336,576	-	182,823,658	83,512,918	
2,520,332,311	6,359,989	212,306,860	2,301,665,462	الإجمالي

(جنيه مصري)				في نهاية 31 ديسمبر 2010
الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	لا تزيد عن سنة واحدة	ضمانات مالية ، وكمبيالات مقبولة وتسهيلات مالية أخرى ارتباطات عن الإيجار التشغيلي ارتباطات رأسمالية ناتجة عن اقتناء أصول ثابتة
2,415,824,079	-	-	2,415,824,079	
45,983,484	7,373,463	30,213,526	8,396,495	
283,175,802	-	201,508,515	81,667,287	
2,744,983,365	7,373,463	231,722,041	2,505,887,861	

د - القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

1/د أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام وسائل تقييم لا يوجد أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام وسائل تقييم.

2/د أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة :

(بالالف جنيه مصري)		القيمة الدفترية		
القيمة العادلة	31 مارس 2011	31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
				اصول مالية
				أرصدة لدى البنوك
				قروض وتسهيلات للعملاء :
				* - أفراد
				* - مؤسسات
				استثمارات مالية :
				- أدوات ملكية متاحة للبيع
				- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
				التزامات مالية
				أرصدة مستحقة للبنوك
				ودائع العملاء :
				- أفراد
				- مؤسسات
				* قروض أخرى
1,629,853	991,995	1,629,853	991,995	
-	-	678,588	635,978	
-	-	7,517,980	7,560,313	
43,207	43,207	43,207	43,207	
65,008	63,430	61,696	61,625	
1,405,098	2,013,159	1,405,098	2,013,159	
5,226,880	4,814,848	5,226,880	4,814,848	
7,686,372	6,721,689	7,686,372	6,721,689	
-	-	582,365	598,050	

* لم يتم البنك باحتساب القيمة العادلة لتلك البنود .

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها . ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه .

قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها . ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة .

قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها . ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة .

استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها . ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة . وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص انتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهه .

المستحق لبنوك أخرى وللعلاء

تمثل القيمة العادلة المقدره للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد ، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب .

ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابهه .

أدوات دين مصدرة

يتم حساب إجمالي القيمة العادلة بناء على أسعار الأسواق المالية السارية . وبالنسبة للأوراق التي لا يوجد لها أسواق نشطة ، يتم أول مرة استخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة بناء على المعدل الحالي الذي يناسب المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق .

هـ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي .

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10% .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن 1.25% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و 45% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين . ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين السنتين :

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
1,000,000	1,000,000	رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
56,773	56,773	أسهم رأس المال (بالصافي بعد استبعاد أسهم الخزينة)
55,263	55,263	الاحتياطي العام
19,101	3,234	الاحتياطي القانوني
218,366	665,354	احتياطيات أخرى
1,349,503	1,780,624	الأرباح المحتجزة
		إجمالي رأس المال الأساسي
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
112,265	129,157	ما يعادل مخصص المخاطر العامة
580,490	596,800	قروض / ودائع مساندة
692,755	725,957	إجمالي رأس المال المساند
2,042,258	2,506,581	إجمالي رأس المال
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر :
7,888,458	9,359,621	الأصول
1,092,764	972,928	الالتزامات العرضية
8,981,222	10,332,549	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
22.74 %	24.26 %	مقياس كفاية رأس المال (%)

4 - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل ، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة .

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل . ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة . وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

ب - اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك إضمحلال الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك إنخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الإنخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي ، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك إضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا .

وإذا تم اعتبار كل إنخفاض في القيمة العادلة إلى أقل من التكلفة هام أو ممتد فإن البنك سوف يعاني خسارة إضافية بمقدار 22,751,217 جنيه مصرى تمثل تحويل إجمالي احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل .

ج - إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ إستحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفق البنك في الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الإستثمارات المتاحة للبيع ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية إستثمارات بذلك البند .

إذا تم تعليق استخدام تبويب الإستثمارات على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، سوف يتم زيادة القيمة الدفترية بمبلغ 1,805,974 جنيه مصرى لتصل للقيمة العادلة وذلك بتسجيل قيد مقابل في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية .

هـ - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بينود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة ، والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ماسبق تخفيضه .

5 - صافي الدخل من العائد

31 مارس 2011 31 مارس 2010

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

جنيه مصري	جنيه مصري	عائد القروض والإيرادات المشابهة من قروض وتسهيلات : للعملاء الإجمالي
142,017,177	160,934,246	أذون ودائع وحسابات جارية استثمارات في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع الإجمالي
142,017,177	160,934,246	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من : ودائع وحسابات جارية للعملاء للبنوك
65,778,073	91,576,112	قروض أخرى الإجمالي
9,175,781	3,903,023	الصافي
62,707,399	62,304,505	
279,678,430	318,717,886	
146,515,562	159,502,994	
2,014,515	20,024,909	
148,530,077	179,527,903	
41,825	5,522,655	
148,571,902	185,050,558	
131,106,528	133,667,328	

6 - صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

31 مارس 2010	31 مارس 2011	إيرادات الأتعاب والعمولات : الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان أتعاب أعمال الأمانة والحفظ أتعاب أخرى
جنيه مصري	جنيه مصري	مصرفات الأتعاب والعمولات :
33,740,123	33,797,127	أتعاب أخرى مدفوعة
1,213,215	1,023,800	الصافي
6,197,306	4,292,709	
41,150,644	39,113,636	
(338,176)	(238,920)	
40,812,468	38,874,716	

7 - توزيعات أرباح

31 مارس 2010	31 مارس 2011	أوراق مالية متاحة للبيع شركات شقيقة
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي دخل المتاجرة
-	3,900	
522,392	-	
522,392	3,900	

8 - صافي دخل المتاجرة

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

31 مارس 2010 جنيه مصري	31 مارس 2011 جنيه مصري	عمليات النقد الأجنبي
4,632,990	7,895,412	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(112,312)	562,765	(خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات
(507,771)	41,141	أدوات حقوق الملكية بغرض المتاجرة
<u>4,012,907</u>	<u>8,499,318</u>	

9 - أرباح الاستثمارات المالية

31 مارس 2010 جنيه مصري	31 مارس 2011 جنيه مصري	أرباح بيع اذون خزانة
1,637,813	(274,216)	أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع
10,053,950	953,394	أرباح بيع استثمارات في شركات تابعة
-	93,494	
<u>11,691,763</u>	<u>772,672</u>	

10 - مصروفات إدارية

31 مارس 2010 جنيه مصري	31 مارس 2011 جنيه مصري	تكلفة العاملين
28,665,570	34,312,600	أجور ومرتبات
1,285,968	1,557,536	تأمينات اجتماعية
1,967,037	1,970,619	تكلفة المعاشات ومزايا أخرى
31,918,575	37,840,755	نظم الاشتراكات المحددة
19,539,354	21,639,863	الاجمالي
<u>51,457,929</u>	<u>59,480,618</u>	مصروفات إدارية أخرى

11 - (مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى

31 مارس 2010 جنيه مصري	31 مارس 2011 جنيه مصري	إيرادات أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
3,181,711	5,576,725	مصروفات أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
(88,404)	(78,946)	أرباح بيع أصول ثابتة
8,264,151	(5,023)	مصروفات تأجير تشغيلي وتمويلي
(6,342,870)	(6,607,336)	
<u>5,014,588</u>	<u>(1,114,580)</u>	

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

12 - مصروفات ضرائب الدخل

31 مارس 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	الضرائب الجارية
21,982,112	28,567,787	الضرائب المؤجلة
142,083	631,141	
<u>22,124,195</u>	<u>29,198,928</u>	

تم عرض معلومات إضافية عن ضرائب الدخل المؤجلة بإيضاح (28) ، وتختلف الضرائب على أرباح البنك عن القيمة التي تنتج عن تطبيق معدلات الضرائب السارية كالتالي :

تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل :

31 مارس 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	الربح المحاسبي قبل الضريبة
140,847,527	92,242,790	سعر الضريبة
%20	%20	ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبي
28,169,505	18,448,558	يضاف / (يخصم)
50,000	-	تبرعات
305,354	1,104,531	عوائد مدينة لايتوافر فيها شروط إعتبارها من التكاليف واجبة الخصم
(896,783)	(232,444)	الفروق الضريبية الناتجة عن بيع التعامل
(5,365,724)	(1,453,783)	في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة
(20,261)	(624,548)	إعفاءات مقررّة بقانون الضريبة على الدخل
(148,618)	1,252,827	المستخدم من المخصصات
(108,024)	(215,079)	تأثير المخصصات و الاحتياطات
(3,337)	(57,561)	عوائد مجانية
-	10,345,286	اهلاكات
21,982,112	28,567,787	ضريبة اذون وسندات خزانة
%15,61	%30,97	ضريبة الدخل
		سعر الضريبة الفعلي

13 - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	نقدية
156,054,066	190,960,544	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
1,020,019,876	1,361,376,484	
1,176,073,942	1,552,337,028	
<u>1,176,073,942</u>	<u>1,552,337,028</u>	أرصدة بدون عائد

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

14 - أرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	حسابات جارية
62,629,716	124,262,535	ودائع
1,006,254,060	670,226,951	يخصم : مخصص خسائر اضمحلال
-	-	بنوك مركزية بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامي
1,068,883,776	794,489,486	
560,969,042	197,505,102	
1,629,852,818	991,994,588	أرصدة بدون عائد
67,356,466	124,889,285	أرصدة ذات عائد متغير
1,562,496,352	867,105,303	
1,629,852,818	991,994,588	أرصدة متداولة
1,625,126,068	991,367,838	أرصدة غير متداولة
4,726,750	626,750	
1,629,852,818	991,994,588	

15 - أدون خزانة

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	* أدون خزانة
3,744,466,485	3,818,824,441	
3,744,466,485	3,818,824,441	

وتتمثل أدون الخزانة في :

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	أدون خزانة استحقاق 91 يوم
114,825,000	4,000,000	أدون خزانة استحقاق 182 يوم
886,500,000	835,900,000	أدون خزانة استحقاق 273 يوم
816,700,000	816,425,000	أدون خزانة استحقاق 364 يوم
2,169,225,000	2,333,625,000	
3,987,250,000	3,989,950,000	عوائد لم تستحق بعد
(242,783,515)	(171,125,559)	
3,744,466,485	3,818,824,441	

* تتضمن أدون الخزانة مبلغ 1,246,000,000 جنيه مصرى مرهونة للبنك المركزى المصرى مقابل وديعة بمبلغ 1,129,000,000 جنيه مصرى .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

16 - أصول مالية بغرض المتاجرة

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	وثائق صناديق استثمار
6,203,554	6,244,696	
6,203,554	6,244,696	

17 - قروض وتسهيلات للعملاء

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	أفراد
16,176	15,451	بطاقات ائتمان
643,194	606,728	قروض شخصية
19,218	13,799	قروض عقارية
678,588	635,978	إجمالي (1)
		مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
2,061,929	2,012,722	حسابات جارية مدينة
4,064,731	4,211,938	قروض مباشرة
1,391,320	1,335,652	قروض مشتركة
7,517,980	7,560,312	إجمالي (2)
8,196,568	8,196,290	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (2+1)
		يخصم
(914,608)	(909,157)	مخصص خسائر الاضمحلال
(21,597)	(20,521)	العوائد المجنبة
(97,374)	(67,736)	عائد مقدم تحت التسوية
7,162,989	7,198,876	الصافي

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	الرصيد في اول الفتره / العام
1,015,034,581	914,607,705	المكون خلال الفتره / العام
9,370,760	28,979,946	متحصلات من قروض سبق اعدامها
1,060,185	-	فروق تقييم عملات أجنبية
792,252	1,066,527	محول الى المخصصات الأخرى
(15,776,168)	-	
1,010,481,610	944,654,178	المستخدم خلال الفتره / العام
(95,873,905)	(35,496,956)	الرصيد في اخر الفترة / العام
914,607,705	909,157,222	

18 - أدوات المشتقات المالية

المشتقات

يقوم البنك باستخدام أدوات المشتقات التالية لأغراض التغطية ولغير أغراض التغطية :

- تمثل عقود العملة الآجلة Forward ارتباطات لشراء عملات أجنبية ومحلية ، بما في ذلك الجزء غير المنفذ من المعاملات الفورية ، وتمثل العقود المستقبلية Future للعملات الأجنبية و/أو معدلات العائد التزامات تعاقدية لاستلام أو دفع مبلغ بالصادفي على أساس التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات العائد و/أو لشراء أو بيع عملة أجنبية أو أداة مالية في تاريخ مستقبلي بسعر تعاقدى محدد في سوق مالية نشطة .

ويعتبر خطر الائتمان للبنك ضئيلاً ، وتمثل اتفاقيات العائد الآجلة عقود أسعار عائد مستقبلية يتم التفاوض عليها لكل حالة على حدة ، وتتطلب تلك الاتفاقيات التسوية النقدية في تاريخ مستقبلي للفرق بين سعر العائد المتعاقد عليه وسعر العائد الجاري في السوق وعلى أساس مبلغ تعاقدى / افتراضى Nominal Value متفق عليه .

- تمثل عقود مبادلة العملة و/أو العائد ارتباطات التبادل مجموعة من التدفقات النقدية الأخرى ، وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلاً) أو كل ذلك معاً (أي عقود مبادلة عوائد وعملات) ، ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات .

ويتمثل خطر الائتمان للبنك في التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها . ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية . وللرقابة على خطر الائتمان القائم . ويقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض .

- تمثل عقود خيارات (Option) العملة الأجنبية و/أو معدلات العائد ترتيبات تعاقدية يمنح بموجبها البائع (المصدر) للمشتري (المحتفظ) الحق وليس الالتزام ، إما لشراء (خيار شراء) أو لبيع

(خيار بيع) ، فى يوم محدد أو خلال فترة محددة لمبلغ معين من العملة الأجنبية أو أداة مالية بسعر محدد مسبقاً . ويتسلم البائع عمولة من المشتري لقاء قبوله لخطر العملة الأجنبية أو معدل العائد . وتكون عقود الخيارات إما متداولة فى السوق أو تفاوضية بين البنك وأحد العملاء (خارج المقصورة) . ويتعرض البنك لخطر الائتمان من عقود الخيار المشتراة فقط فى حدود القيمة الدفترية التى تمثل قيمتها العادلة .

- تعد المبالغ التعاقدية لبعض الأنواع من الأدوات المالية أساساً للمقارنة مع الأدوات المالية المعترف بها فى الميزانية ، ولكن لا توفر الضرورة مؤشراً عن مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة الحالية للأدوات ، ولذلك لا تعكس هذه المبالغ خطر الائتمان أو خطر السعر .

وتصبح المشتقات لصالح البنك (أصولاً) أو غير صالحة (التزامات) نتيجة للتغيرات فى أسعار الصرف أو معدلات العائد المرتبطة بتلك المشتقات ، ويمكن أن يتذبذب من وقت لآخر إجمالي المبالغ التعاقدية / الافتراضية للمشتقات المالية القائمة وكذلك المدى الذى تكون فيه المشتقات لصالح أو لغير صالح البنك وإجمالي القيم العادلة للأصول والالتزامات من المشتقات المالية .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

19 - استثمارات مالية

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011
جنيه مصري	جنيه مصري
2,620,134,741	2,141,666,783
43,207,472	43,207,472
2,663,342,213	2,184,874,255
44,945,546	44,875,004
6,750,000	6,750,000
5,000,000	5,000,000
5,000,000	5,000,000
61,695,546	61,625,004
2,725,037,759	2,246,499,259
2,455,472,039	1,980,381,816
209,608,248	206,159,972
2,665,080,287	2,186,541,788
2,455,472,039	1,980,381,816
209,608,248	206,159,972
2,665,080,287	2,186,541,788

استثمارات مالية متاحة للبيع
أدوات دين - بالقيمة العادلة :
- مدرجة في السوق
أدوات حقوق ملكية :
- غير مدرجة في السوق
إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (1)
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة :
- مدرجة في السوق
- غير مدرجة في السوق
صندوق البنك الوطني المصري
صندوق اشراق
صندوق الحياة
إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (2)
إجمالي استثمارات مالية (2+1)
أرصدة متداولة
أرصدة غير متداولة
أدوات دين ذات عائد ثابت
أدوات دين ذات عائد متغير

الإجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	الرصيد في 31 ديسمبر 2010
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	إضافات
2,725,037,759	61,695,546	2,663,342,213	استبعاذات (بيع / استرداد)
208,888,580	-	208,888,580	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
(671,510,821)	-	(671,510,821)	أرباح التغير في القيمة العادلة (إيضاح 29)
4,751,559	-	4,751,559	تكلفة مستهلكة خلال العام
(18,208,588)	-	(18,208,588)	
(2,459,230)	(70,542)	(2,388,688)	
2,246,499,259	61,625,004	2,184,874,255	الرصيد في 31 مارس 2011
2,880,180,035	51,970,126	2,828,209,909	الرصيد في 31 ديسمبر 2009
1,640,541,471	10,000,000	1,630,541,471	إضافات
(1,823,394,592)	-	(1,823,394,592)	استبعاذات (بيع / استرداد)
1,063,935	-	1,063,935	أرباح التغير في القيمة العادلة
34,633,115	-	34,633,115	تكلفة مستهلكة خلال العام
(7,986,205)	(274,580)	(7,711,625)	
2,725,037,759	61,695,546	2,663,342,213	الرصيد في 31 ديسمبر 2010

20 - استثمارات في شركات تابعة وشقيقة

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات التابعة والشقيقة كما يلي :

31 ديسمبر 2010 جنيه مصرى		31 مارس 2011 جنيه مصرى		
نسبة المساهمة %	القيمة	نسبة المساهمة %	القيمة	
71.84	10	71.84	10	(أ) شركات تابعة شركة الياسمين للمشروعات السياحية - تحت التصفية
99.79	19,740,000	99.79	19,740,000	شركة الياسمين للمنشآت الفندقية
99.97	15,995,000		-	شركة الوطنى للفنادق
				(ب) شركات شقيقة
20.00	500,000	20.00	500,000	الشركة الدولية للخدمات البريدية
49.99	4,999,980	49.99	4,999,980	شركة الوطنى كابيتال
	<u>41,234,990</u>		<u>25,239,990</u>	

جميع الاستثمارات المالية في شركات تابعة وشقيقة غير مدرجة في البورصة .

21 - أصول أخرى

31 ديسمبر 2010 جنيه مصرى	31 مارس 2011 جنيه مصرى	
118,371,976	63,650,756	الإيرادات المستحقة
7,362,992	8,745,848	المصروفات المقدمة
93,305,162	115,310,565	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
74,983,207	61,367,207	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم مخصص الاضمحلال)
1,357,232	1,781,326	التأمينات والعهد
31,135,172	33,560,976	وثيقة تأمين جماعي
1,611,997	2,130,220	عائد مدفوع مقدما
52,022,961	46,908,645	أخرى
<u>380,150,699</u>	<u>333,455,543</u>	

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى 31 مارس 2011

22 - أصول ثابتة

الإجمالى جنيه مصري	أخرى جنيه مصري	اثاث جنيه مصري	اجهزة ومعدات جنيه مصري	تجهيزات وتركيبات جنيه مصري	وسائل نقل جنيه مصري	نظم الية متكاملة جنيه مصري	مباني جنيه مصري	أراضى جنيه مصري	
									الرصيد فى 1/ 1/ 2010
214,765,391	8,756,031	11,148,494	5,856,982	5,351,365	5,089,400	32,105,535	122,819,193	23,638,391	التكلفة
(52,884,741)	(5,627,561)	(6,234,500)	(2,432,327)	-	(3,095,677)	(18,713,559)	(16,781,117)	-	مجمع الاهلاك
161,880,650	3,128,470	4,913,994	3,424,655	5,351,365	1,993,723	13,391,976	106,038,076	23,638,391	صافي القيمة الدفترية فى 1/ 1/ 2010
51,545,699	2,099,960	2,465,095	1,981,595	17,611,547	410,000	8,734,828	18,242,674	-	اضافات
(13,608,538)	(17,188)	(11,124)	(19,140)	-	(27,916)	(5,530)	(12,817,540)	(710,100)	استبعادات
(13,598,848)	(791,266)	(836,034)	(699,944)	(3,315,773)	(737,450)	(4,922,959)	(2,295,422)	-	تكلفة اهلاك
-	22,092	6,292	(22,092)	(6,292)	-	-	-	-	المحول فيما بين الاصول
186,218,963	4,442,068	6,538,223	4,665,074	19,640,847	1,638,357	17,198,315	109,167,788	22,928,291	صافي القيمة الدفترية فى 31/ 12/ 2010 المعدلة
									الرصيد فى 1/ 1/ 2011
245,276,540	10,323,526	12,856,854	7,710,624	19,640,847	5,164,400	38,647,031	128,004,967	22,928,291	التكلفة
(59,057,577)	(5,881,458)	(6,318,631)	(3,045,550)	-	(3,526,043)	(21,448,716)	(18,837,179)	-	مجمع الاهلاك
186,218,963	4,442,068	6,538,223	4,665,074	19,640,847	1,638,357	17,198,315	109,167,788	22,928,291	
186,218,963	4,442,068	6,538,223	4,665,074	19,640,847	1,638,357	17,198,315	109,167,788	22,928,291	صافي القيمة الدفترية 1/ 1/ 2011
1,324,007	105,527	685,159	185,322	117,849	-	229,067	1,083	-	اضافات
-	3,180	127,589	(3,180)	(127,589)	-	-	-	-	المحول فيما بين الاصول
(5,849)	-	-	(671)	-	-	(5,178)	-	-	استبعادات
(4,116,383)	(223,402)	(245,574)	(220,999)	(1,288,202)	(117,382)	(1,394,295)	(626,529)	-	تكلفة اهلاك
183,420,738	4,327,373	7,105,397	4,625,546	18,342,905	1,520,975	16,027,909	108,542,342	22,928,291	صافي القيمة الدفترية فى 31/ 3/ 2011
									الرصيد فى 31/ 3/ 2011
246,352,054	10,340,301	13,662,647	7,849,743	19,631,107	5,164,400	38,769,515	128,006,050	22,928,291	التكلفة
(62,931,316)	(6,012,928)	(6,557,250)	(3,224,197)	(1,288,202)	(3,643,425)	(22,741,606)	(19,463,708)	-	مجمع الاهلاك
183,420,738	4,327,373	7,105,397	4,625,546	18,342,905	1,520,975	16,027,909	108,542,342	22,928,291	صافي القيمة الدفترية فى 31/ 3/ 2011

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى 31 مارس 2011

23 - أرصدة مستحقة للبنوك

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	
-	1,129,000,000	أ - البنك المركزى المصرى ودائع
-	1,129,000,000	
9,240	241	ب - بنوك محلية حسابات جارية ودائع
350,000,000	30,000,000	
350,009,240	30,000,241	
23,487,269	62,546,103	ج - بنوك خارجية حسابات جارية ودائع
1,031,601,927	791,612,318	
1,055,089,196	854,158,421	
1,405,098,436	2,013,158,662	
23,496,509	62,546,344	أرصدة بدون عائد أرصدة ذات عائد متغير
1,381,601,927	1,950,612,318	
1,405,098,436	2,013,158,662	
1,405,098,436	2,013,158,662	أرصدة متداولة
1,405,098,436	2,013,158,662	

24 - ودائع العملاء

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	
1,570,569,903	1,570,819,924	ودائع تحت الطلب
7,230,879,370	6,157,973,741	ودائع لأجل وبإخطار
1,802,238,000	1,727,887,000	شهادات ادخار وإيداع
1,801,856,908	1,746,465,454	ودائع توفير
507,707,230	333,390,110	ودائع أخرى
12,913,251,411	11,536,536,229	الأجمالى
7,686,371,590	6,721,688,590	ودائع مؤسسات مالية وشركات
5,226,879,821	4,814,847,639	ودائع أفراد
12,913,251,411	11,536,536,229	
47,460,086	37,447,067	أرصدة بدون عائد
12,865,791,325	11,499,089,162	أرصدة ذات عائد متغير
12,913,251,411	11,536,536,229	
11,460,182,202	10,107,400,306	أرصدة متداولة
1,453,069,209	1,429,135,923	أرصدة غير متداولة
12,913,251,411	11,536,536,229	

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

25- قروض أخرى

الرصيد في	الرصيد في	سعر العائد	البيان
31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	%	
جنيه مصري	جنيه مصري		
1,875,000	1,250,000	5.5 %	قرض برنامج انماء قطاع الزراعة
580,490,000	596,800,000	3.7 %	القرض المساند
<u>582,365,000</u>	<u>598,050,000</u>		

26 - التزامات أخرى

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	
87,792,541	75,343,974	عوائد مستحقة
8,263,090	7,431,473	إيرادات مقدمة
10,379,029	12,989,581	مصرفات مستحقة
124,823,872	125,665,402	دائنون
4,923,428	29,817,538	أرصدة دائنة متنوعة
<u>236,181,960</u>	<u>251,247,968</u>	

27 - مخصصات أخرى

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	
106,589,983	97,033,591	الرصيد في أول الفترة / العام
357,096	254,842	فروق تقييم عملات أجنبية
150,000	-	المحمل على قائمة الدخل
(525,021)	(3,122,743)	المستخدم خلال العام
15,776,168	-	المحول من مخصص خسائر الإضمحلال
(25,314,635)	-	رد المخصصات
<u>97,033,591</u>	<u>94,165,690</u>	الرصيد في آخر الفترة / العام

28 - ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤقتة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي 20 % عن السنة المالية الحالية .

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية .

الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		
31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
(6,955,805)	(7,013,366)	-	-	الأصول الثابتة
-	-	18,505,115	17,931,535	المخصصات (بخلاف مخصص خسائر
218,000	-	-	2,590,023	اضمحلال القروض)
(6,737,805)	(7,013,366)	18,505,115	20,521,558	فرق القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
-	-	11,767,310	13,508,192	إجمالي الضريبة التي تنشأ عن أصل (التزام)
				صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (التزام)

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة على قائمة الدخل :

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		
31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
(5,059,792)	(6,955,805)	15,353,467	18,505,115	الرصيد في أول الفترة / العام
-	-	3,151,648	-	الإضافات
(1,896,013)	(57,561)	-	(573,580)	الاستبعادات
(6,955,805)	(7,013,366)	18,505,115	17,931,535	الرصيد في نهاية
				الفترة / العام

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة مباشرة في حقوق الملكية:

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		
31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
(81,642)	-	-	218,000	الرصيد في أول الفترة / العام
-	-	-	2,372,023	الإضافات
-	-	299,642	-	الاستبعادات
(81,642)	-	299,642	2,590,023	الرصيد في نهاية الفترة / العام

29- حقوق المساهمين

- أ - رأس المال المرخص به :
يبلغ رأس المال المرخص به مليار جنيه مصري .
- ب - رأس المال المصدر والمدفوع :
يبلغ رأس المال المصدر و المدفوع مليار جنيه مصري موزعا على 100 مليون سهم قيمة السهم الاسمية 10 جنيه مصري .
- ج - الاحتياطيات :
- وفقا للنظام الأساسي للبنك يتم احتجاز 5 % من صافي أرباح العام لتغذية الاحتياطي القانوني ويتم إيقاف الاحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل 100 % من رأس المال المصدر والمدفوع .
- وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري لا يجوز التصرف في رصيد الاحتياطي الخاص الا بعد الرجوع للبنك المركزي .
- وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 والمعالجات الخاصة بالاستثمارات المالية فيما يخص سنوات المقارنة فقد نتج عنها تعديل رصيد الأرباح المحتجزة واحتياطي القيمة العادلة إستثمارات مالية متاحة للبيع .

31 مارس 2011	31 ديسمبر 2010	
55,262,586	55,262,586	احتياطي قانوني
56,772,756	56,772,756	احتياطي عام
9,205,483	9,205,483	احتياطي خاص
16,780,127	16,780,127	احتياطي رأسمالي
4,000,000	4,000,000	احتياطي المخاطر البنكية العام
(6,884,026)	(6,884,026)	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع
119,269,735	135,136,926	إجمالي الاحتياطيات
(19,110,368)	(6,884,026)	احتياطي القيمة العادلة استثمارات مالية متاحة للبيع
34,633,115	(17,445,903)	الرصيد في أول الفترة / العام
23,776	(30,626)	صافي (خسائر) أرباح التغيير في القيمة العادلة
(22,730,191)	(762,685)	فروق ترجمة العملات الأجنبية
299,642	2,372,023	رد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
(6,884,026)	(22,751,217)	خلال الفترة / العام المحولة الى قائمة الدخل نتيجة الاستبعاد
		ضرائب الدخل المؤجلة

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

د - أرباح محتجزة

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		الحركة على الأرباح المحتجزة :
653,377,644	665,354,468	الرصيد أول الفترة / العام
446,987,988	63,043,862	محول من أرباح الفترة / العام
(364,326,300)	-	توزيعات الأرباح
(70,878,864)	-	المحول إلى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة
2,813,130	-	رد جزء من فروق القيمة الحالية للقروض المساند
(4,000,000)	-	المحول إلى احتياطي مخاطر بنكية
1,380,870	-	المستخدم من احتياطي مخاطر بنكية
<u>665,354,468</u>	<u>728,398,330</u>	الرصيد في آخر الفترة / العام

30 - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	
1,176,073,942	1,552,337,028	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية (ضمن إيضاح 13)
1,613,837,278	991,994,588	أرصدة لدى البنوك (ضمن إيضاح 14)
114,825,000	4,000,000	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى (ضمن إيضاح 15)
<u>2,904,736,220</u>	<u>2,548,331,616</u>	

31 - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

يتبع البنك الشركة الأم البنك الوطني الكويت التي تمتلك 94,93 % من الأسهم العادية ، أما باقي النسبة (5,07%) فهي مملوكة لمساهمين آخرين .

تم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك ، ويتضمن ذلك القروض والودائع ومبادلات العملات الأجنبية ، ولا يوجد تعاملات مع الشركة الأم فيما عدا السداد لتوزيعات الأسهم العادية .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2011

وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية فيما يلي :

أ - ودائع من أطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	المستحق للعملاء
جنيه مصري	جنيه مصري	الودائع في أول الفترة / العام
1,760,000	1,044,401	الودائع التي تم ربطها خلال الفترة / العام
3,544,477	1,060,850	الودائع المستردة خلال الفترة / العام
(4,260,076)	(1,044,396)	الودائع في آخر الفترة / العام
<u>1,044,401</u>	<u>1,060,855</u>	

ب- القرض المساند قرض بنك الكويت الوطني:

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	القيمة الاسمية للقرض في اخر الفترة / العام
جنيه مصري	جنيه مصري	
580,490,000	596,800,000	
<u>580,490,000</u>	<u>596,800,000</u>	

- حصل البنك على قرض مساند بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 238,720 ألف جنيه مصري من بنك الكويت الوطني مقوم بسعر الدولار عند اعداد القوائم المالية وهو سعر 5,968 جنيه مصري ، وذلك لمدة 10 سنوات تبدأ من 2009/6/15 حتى 2019/6/15 بدون فوائد ، وقد تضمن عقد القرض المساند قبول وتعهد بنك الكويت الوطني بأن يكون ترتيب سداد القرض للبنك في حالة التصفية تالياً لحقوق المودعين والدائنين ، وأن يكون القرض تحت تصرف البنك الوطني المصري و يتعهد البنك الوطني المصري بسداد كامل قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق بتاريخ 2010/6/15 تم تعديل عقد القرض ليصبح معدل الفائدة 3,7 % وبالتالي تم اقفال فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية وتم احتساب الفوائد الفعلية بداية من تاريخ التعديل .

- حصل البنك على قرض مساند بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 358,080 ألف جنيه مصري من بنك الكويت الوطني مقوم بسعر الدولار عند اعداد القوائم المالية وهو سعر 5,968 جنيه مصري ، وذلك لمدة 10 سنوات تبدأ من 2010/5/11 حتى 2020/5/11 ، وقد تضمن عقد القرض المساند قبول وتعهد بنك الكويت الوطني بأن يكون ترتيب سداد القرض للبنك في حالة التصفية تالياً لحقوق المودعين والدائنين ، وأن يكون القرض تحت تصرف البنك الوطني المصري و يتعهد البنك الوطني المصري بسداد كامل قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق بمعدل الفائدة 3,7 % .

ج - معاملات مع شركة الوطنى كابيتال :

تتمثل معاملات مع شركة الوطنى كابيتال فيما يلى :

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	
649,585	280,723	أتعاب ادارة صناديق الإستثمار
100,000	25,000	ايرادات خدمات الدعم
809,512	299,737	عوائد مدينة
15,000,000	15,000,000	مسدد تحت حساب زيادة رأس المال

32 - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك حتى تاريخ 2011/03/31 تم تكوين مخصصات لبعض منها ولم يتم تكوين مخصصات للبعض الاخر حيث أنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقبات البنك عن ارتباطات رأسمالية 266,336,576 جنيه مصري في 31 مارس 2011 مقابل 283,175,802 جنيه مصري في 31 ديسمبر 2010 متمثلة في مشتريات مباني ونظم حاسب آلى وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات .

ج - ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات فيما يلى :

31 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	
326,209,931	202,716,384	الأوراق المقبولة
1,417,769,840	1,647,402,445	خطابات ضمان
548,211,831	354,909,204	اعتمادات مستندية استيراد / تصدير
123,632,477	4,672,678	ضمانات بناء على طلب بنوك أخرى او بكفالتها
<u>2,415,824,079</u>	<u>2,209,700,711</u>	

د - ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلي:

30 ديسمبر 2010	31 مارس 2011	
جنيه مصري	جنيه مصري	
8,396,495	8,451,833	لا تزيد عن سنة
30,213,526	29,483,202	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
7,373,463	6,359,989	أكثر من خمس سنوات
<u>45,983,484</u>	<u>44,295,024</u>	

33 - التزامات التأجير التمويلي

تعقد البنك مع الشركة الدولية للتأجير التمويلي (أنكوليس) على قيام البنك ببيع عقارات (أراضي) آلت ملكيتها للبنك وبعض مقار البنك والأصول غير الملموسة مقابل إيجار ، كما قام البنك بمنح شركة انكوليس قروض بنفس المبلغ وذلك وفقاً لما يلي :

الفترة	قسط الإيجار التمويلي		قيمة البيع		البيان
	العملة	المبلغ	العملة	المبلغ	
شهرياً	جنيه مصري	377,950	جنيه مصري	19,287,531	أرض دمنهور
شهرياً	جنيه مصري	39,201	جنيه مصري	2,515,000	فرع شبرا
شهرياً	جنيه مصري	46,292	جنيه مصري	2,969,967	فرع سموحة
شهرياً	جنيه مصري	50,500	جنيه مصري	4,207,744	فرع النزهة
شهرياً	جنيه مصري	60,926	جنيه مصري	5,076,376	فرع الحجاز
شهرياً	جنيه مصري	81,106	جنيه مصري	8,262,188	فرع النصر
شهرياً	جنيه مصري	113,608	جنيه مصري	11,573,137	فرع مصدق
شهرياً	جنيه مصري	764,450	جنيه مصري	34,365,537	تطوير الحاسب الآلي-1
شهرياً	جنيه مصري	244,166	جنيه مصري	11,425,301	تطوير الحاسب الآلي-2
شهرياً	جنيه مصري	1,327	جنيه مصري	79,620	ماكينة نظريف
شهرياً	جنيه مصري	8,580	جنيه مصري	343,200	آلة طباعة

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية فى 31 مارس 2011

34 - توزيع الأصول والالتزامات ، والالتزامات العرضية والارتباطات :

بالألف جنيه مصرى بالعملة الأجنبية	بالألف جنيه مصرى بالعملة المحلية	البيان
985,655	6,339	أولا : الأصول :
985,655	6,339	أ - أرصدة لدى البنوك
447,991	1,757,946	ب- قروض للعملاء والبنوك
549,497	718,091	قطاع الزراعة
85,764	360,563	قطاع الصناعة
746,087	2,145,102	قطاع التجارة
214,849	1,036,184	قطاع الخدمات
130,872	3,344	القطاع العائلى
2,175,060	6,021,230	قطاعات أخرى
(34,680)	(874,477)	مخصص القروض
-	(20,521)	عوائد مجنبية
(1,421)	(66,315)	عائد مقدم تحت التسوية
2,138,959	5,059,917	صافي القروض
1,448,824	1,162,385	ثانيا: الالتزامات :
1,448,824	1,162,385	أ - أرصدة مستحقة للبنوك
19,633	134,244	ب - ودائع العملاء
316,816	400,442	قطاع الزراعة
234,756	782,034	قطاع الصناعة
246,738	903,918	قطاع التجارة
1,170,627	7,072,300	قطاع الخدمات
61,580	193,448	القطاع العائلى
2,050,150	9,486,386	قطاعات أخرى
459,946	1,193,199	ج - الالتزامات العرضية
344,370	9,469	خطابات الضمان
199,438	3,279	الاعتمادات المستندية (استيراد وتصدير)
1,003,754	1,205,947	الأوراق المقبولة عن تسهيلات موردين

35 - صناديق الاستثمار

أ - صندوق استثمار البنك الوطني المصري (ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق 1,350,000 وثيقة قيمتها 135,000,000 جنيه مصري خصص للبنك 67,500 وثيقة (احتفاظ) قيمتها الاسمية 6,750,000 جنيه مصري لمباشرة نشاط الصندوق .

وقد قام البنك بشراء عدد 6,579 وثيقة (متاجرة) بمبلغ 657,900 جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في تاريخ الميزانية 798,296 جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الميزانية 121.34239 جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ 775,947 وثيقة حيث بلغ صافي أصول الصندوق 94,155,261 جنيه مصري في 2011/3/31.

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك الوطني المصري على 3,5 فى الألف أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات 87,852 جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في 2011/3/31 أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

ب- صندوق استثمار البنك الوطني المصري (للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمى "إشراق")

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة الوطني كابيتال لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق 14,898,379 وثيقة قيمتها 148,983,790 جنيه مصري خصص للبنك 500,000 وثيقة (احتفاظ) قيمتها الاسمية 5,000,000 جنيه مصري لمباشرة نشاط الصندوق .

وقد قام البنك بشراء عدد 500,000 وثيقة (متاجرة) بمبلغ 5,272,369 جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في تاريخ الميزانية 5,446,400 جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الميزانية 10.89280 جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ 35,130,880 وثيقة حيث بلغ صافي أصول الصندوق 382,673,723 جنيه مصري في 2011/3/31.

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك على 4.5 فى الألف أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات 453,141 جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في 2011/03/31 أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

ج - صندوق استثمار الحياة (ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري " يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية")

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة الوطني كابيتال لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق 5,000,000 وثيقة قيمتها 50,000,000 جنيه مصري خصص للبنك 500,000 وثيقة (احتفاظ) قيمتها الاسمية 5,000,000 جنيه مصري لمباشرة نشاط الصندوق .

وقد قام البنك بشراء عدد 500,000 وثيقة بمبلغ 5,000,000 جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في تاريخ الميزانية 5,042,585 جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الميزانية 9.33664 جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ 2,139,777 وثيقة حيث بلغ صافي أصول الصندوق 19,978,337 جنيه مصري في 2011/3/31.

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك على 6 في الألف أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات 28,978 جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في 2011/3/31 أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

36 - أرقام المقارنة

تم تعديل أرقام المقارنة لعام 2010 لتنتمي مع تبويب القوائم المالية للفترة الحالية .